العدد (1722) السنة السابعة - السبت (13) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العسكر والديكتاتورية يتقاسمان العرب شرقاً وغرباً

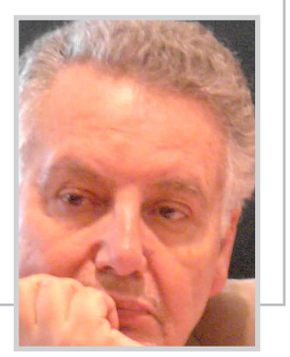

يبدو أن عوائق تحقيق الوحدة العربية لا يعود إلى جهل الديكتاتورية العربية بأنواعها الثلاثة: العائلية، والعسكرية، والحزبية. ففي نهايات القرن العشرين، أصبح العسكر هم الذين يحكمون المشرق من إندونيسيا إلي المغرب الأقصى. وإن انحسار الانقلابات العسكرية التي بلغت نسبتها في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بمعدل أربعة انقلابات في السنة، لا يعني أن دور العسكر قد اضمحل في الحياة السياسية، بل يُفسَّر على أن العسكر أصبحوا السند الحقيقي لأغلب أنظمة الحكم في منطقتنا، وأصبحت تبعية المؤسسة العسكرية ليست للدولة، وإنما للنخبة السياسية الحاكمة. (أنظر: خلدون النقيب، "العسكر لم يختفوا وإنما خبا ظلهم"، جريدة "القبس"، الكويت، ١٩٩٩/١٠/٢٠).

شاكر النابلسي

هل شفاؤنا في حروبنا؟!

فعدم تحقيق الوحدة مثلا، لا يعود فقط إلى سوء إدارة الوحدة التي سبق وقامت بين بعض أقطار الدول العربية.

ولا يعود فقط إلى سلق تجارب الوحدة سلقاً وبسرعة، وكأنها مواعيد غرام عاجلة (على الحامي).

ولا يعود فقط إلى عدم وجود قيادات سياسية وفكرية واقتصادية وعلمية واجتماعية لقيادة مثل هذه التجربة والعملية المعقدة والحضارية جداً.

ولا يعود فقط إلى ضعف الإيمان بقدرة الوحدة العسكرية وقدرة الوحدة الاقتصادية.

ولكن الماضي والتجارب السابقة علمتنا أن نداء الوحدة العربية لا يبلغ حناجرنا إلا عند شعورنا بالخوف والاجتياح.

مشاريع السراب والرماد

فلم تتم بعض تطبيقات الوحدة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية العربية، إلا عندما تقوم الحروب العربية – الإسرائيلية الخاطفة، ثم لا يلبث أن ينفضّ السامر من جديد.

فوحدة سوريا ومصر ١٩٥٨ قامت بعد عدوان ١٩٥٦ وحرب السويس. وميثاق الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق ١٩٦٣، اتفاق الدفاع المشترك بين سوريا ومصر ١٩٦٦، واتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن ١٩٦٧، اتحاد الجمهوريات العربية ١٩٦٩، الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا ١٩٧٣، الوحدة السورية الليبية ١٩٨٠، ، و"مجلس التعاون العربي" بين العراق ومصر واليمن والأردن ١٩٨٩، و"اتحاد دول المغرب العربي" ١٩٨٩. وكل هذه المشاريع الوحدوية الفاشلة التي كانت سراباً ورماداً قامت بعد هزيمة ١٩٦٧، وبعد الحرب العربية – الإسرائيلية ١٩٧٣، وبعد الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) .

الاستعمار: مشجب ملابسنا القذرة!

ظللنا نردد كالببغاوات منذ النصف الثاني من القرن العشرين حتى الآن، إن الاستعمار هو السبب الرئيسي لكل مصائبنا، ومشاكلنا، وتخلفنا، وجهلنا. ونتخيل أنه لولاه، لكنا خير أمة أخرجت للناس. هو المسؤول عن عدم قيام وحدة عربية. وهو العائق والمُعيق لها، نتيجة لسيطرتنا على أكبر مخزون للنفط في العالم. وأن – حسب معن بشور – "قيام الوحدة المصرية – السورية في العام ١٩٥٨ ، كان نتيجة حتمية لسقوط الاستعمار القديم بقيادة بريطانيا وفرنسا، تماما مثلما كان سقوط تلك الوحدة هو إيذان بصعود الاستعمار الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة." ("معوقات الوحدة العربية"، ص ١١).

ولا نعرف هنا مدى علاقة الاستعمار بضعف الإمكانات الإدارية والسياسية للقيادة المصرية البيروقراطية التقليدية في إدارة سوريا، والتي عاملت سوريا على أنها محافظة مصرية، وعيَّنت عليها المحافظ "عبد الحكيم عامر" الذي كان إداريا وسياسياً فاشلاً في مصر، كما كان عسكريا فاشلاً في امتحان ١٩٦٧ . كما عيَّنت العسكري المصري الآخر والسفير المصري السابق في دمشق محمود رياض، مستشاراً لعبد الناصر لشؤون سوريا.

دحض حجة الاستعمار

في حين ينفي بعض المفكرين العرب كالسوري محيي الدين صبحي من أن الاستعمار كان وراء خراب بيت العرب. "فالاستعمار لا يمنع الحاكم العربي من أن يكون رحيماً وحليماً، واسع الصدر مع بعض المعارضين، إن لم نقل كلهم. ولا يمنع الاستعمار المسؤول العربي، من أن يقاوم الفساد والرشوة والتعسف بدلا من أن يصير شريكاً فيها." ("تأملات في سفر تكوين الكيانات والمسألة الوحدوية"، ص٧١). ويؤكد المفكر والتربوي العراقي حافظ الجمالي من أن "التجزئة ليست من فعل الاستعمار كما يُظن، ولو أن الاستعمار رسخها بشكل أو بآخر. فالتجزئة قديمة واهية لأنها فُرضت بإرادة الحاكم." ("الوحدة العربية.. وقائع وآفاق"، ص ١١٦).

عودة الوعي مع الزمن الجديد

فالاستعمار لم يعد المشجب، الذي نُعلّق عليه كل أخطائنا وأخطاء الوحدة وأسباب فشلنا. ويبدو أننا في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وعلى أبواب القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، وبداية عصر الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات، بدأنا نفكر تفكيراً عقلانياً واقعياً بعيداً عن التشنج العاطفي، ونقول، بأن "اليوم وبعد انقضاء هذه الحقبة التاريخية على انفصال وحدة سوريا ومصر، وعلى امتداد أربعة عقود من الزمن من عمر الكفاح التحرري الوحدوي لجماهير الأمة العربية، ندرك جيداً وبوعينا الراهن أن العوامل الداخلية كانت فعلاً السبب الأساسي وراء انهيار دولة الوحدة." (حبيب حداد، "الوحدة العربية إلى أين؟"، ص٨٧).

البحث عن الأسباب

هل كانت البرجوازية العربية تقف عائقاً في طريق تحقيق الوحدة العربية نتيجة لضعف الاقتصاد العربي المرتبط بالضرورة بالرأسمال العالمي المسيطر على قوى الإمبريالية؟

سؤال طرحه أكثر من باحث، وأكثر من مفكر مُعنى بالهم القومي وبالوحدة.

وقرأنا بوضوح كيف أن بعض المفكرين والباحثين في الهم القومي وبالوحدة العربية حمَّلوا تبعة ومسؤولية عوائق الوحدة إلى الفكر العربي التائه في هذه المرحلة. وقالوا إنه فكر مجرور وراء الأحلام والتصورات الضبابية القائمة، ووراء الحلول الطوبائية، القائمة على التمنّي، وعلى مفاهيم الذهن الثابتة، لا على حقائق الحياة المتكونة باستمرار والمتغيرة باستمرار.

وهم يرفضون القول بأن اجتماع وحدة الأرض مع وحدة اللغة والتاريخ يزيل عائق الوحدة القومية، وان الوحدة السياسية نتيجة حتمية للوحدة القومية، ويقولون: إن هذا المنطق منطق أرسطي ثابت، يفتقر إلى الأساس الحقيقي لأي تغير في الدنيا، وهو القوة الفاعلة في هذا التغيير.

بين القومية والقُطرية ضاعت الطاسة!

دعونا نعترف أن الجدل البيزنطي الذي كان قائماً بين ممثلي القومية العربية والقطرية العربية (حانا ومانا) كان سبباً في ضياع كثير من فرص العرب الإيجابية. فمثلاً نرى أن غياب القوة القومية التركيب وحلول القوة القُطرية مكانها، كانت سبباً في إعاقة إقامة الوحدة بين قطرين كانا يحكمهما حزب واحد هو حزب البعث، وهما: سوريا والعراق. و كما قال منيف الرزاز، فـ "الحقيقة أن البعثيين العراقيين كانوا يحكمون العراق، والبعثيين السوريين كانوا يحكمون سوريا، ولكن البعث بمعناه القومي الجماهيري الواسع لم يحكم أياً منهما." ("الأعمال السياسية والفكرية الكاملة"، ص ١٣٨).

أين الخلل.. دلّونا على السبيل؟

ولكن، وبعد هذا يصرُّ البعض على أن نكبات الأمة ونوازلها سببها الاستعمار. ولكن علينا أن نتذكر أن استطلاعاً للرأي العام العربي في العام ١٩٨٠ بيّن أن نسبة المبحوثين الذين قالوا أن الهيمنة الأجنبية من بين المشكلات الكبرى في العالم العربي هي ٥ ٪ فقط. (أنظر: سعد الدين إبراهيم، "اتجاهات الرأي العام العربي في مسألة الوحدة"، ص ٧٩). وقال آخرون أن الصهيونية هي سبب نكبات ونوازل الأمة، بينما قال الاستطلاع المذكور نفسه، أن ٤٪ فقط من المبحوثين قالوا أن إسرائيل هي سبب عرقلة الوحدة العربية. في حين قال ٣٤ ٪، أن الاتحاد السوفيتي هو سبب العرقلة..! (أنظر: سعد الدين إبراهيم، "اتجاهات الرأي العام العربي في مسألة الوحدة"، ص ١٧٢).

هل نحن بُراء مما فينا؟!

والغريب العجيب، أن القلائل من المفكرين والباحثين العرب من يُحمِّل الأمة العربية نفسها، مصائبها ونوازلها. فكل المصائب والهزائم والنوازل تتكدس على مشاجب الصهيونية، ووجود الأحزاب اليسارية العربية المعيقة، ووجود فئات الإخوان المسلمين المعارضين للتقدم العربي، والمنادين بالوحدة الإسلامية، ووجود المنظمات الإقليمية كالقوميين السوريين، ووجود الدعوات القطرية كالفنيقية، والكردية، والفرعونية، والأمازيغية، ووجود الفئات الحاكمة الممثلة للطبقة البرجوازية، ووجود مفاهيم سطحية مبتسرة، وفي مواجهة الوعي والتخلف العربي.

لماذا نتعلق بالقشّ دائماً؟

هل حقاً أن وجود الأحزاب العربية والإصرار على وجودها، كان سبباً في فشل بعض مشاريع الوحدة العربية كمشروع الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في العام ١٩٦٣، وكمشروع الوحدة الرباعية في العام ١٩٧٠ بين مصر وسوريا وليبيا والسودان، والذي انسحب منه السودان نتيجة لجنوح مشروع الوحدة هذا إلى حل الأحزاب، وهو ما لا يقدر عليه السودان البلد الذي تُعتبر الأحزاب السياسية فيه جزءاً من التاريخ السياسي السوداني.

وهل وجود حزب البعث في هذا المشروع أدى إلى أن ينسف القذافي هذه الوحدة الرباعية، التي أصبحت ثلاثية بخروج السودان منها، وذلك عندما أعلن القذافي، بأن الحزبية خيانة ومن تحزب فقد خان، وأننا نرفض رفضاً باتاً أن يكون دخول سوريا إلى الاتحاد بالروح البعثية، وبالصفة الحزبية؟

أم أن كلها حجج واهية، لعدم الإيمان العميق بالوحدة، وبضرورة التخلّي عن الروح القُطرية، والمنافع القُطرية، والزعامة القُطرية؟

هنا مربط الفرس!

إن الأسباب العقلانية والواقعية للكوارث والنوازل العربية ومنها فشل مشاريع الوحدة العربية، هي وجود مشكلة التخلف العربي. وأن الدول العربية جميعاً دول متخلفة أو نامية. وهذه المشكلة الكبرى تقف حائلاً بين الشعب العربي، وبين تحقيق كل ما يمكن – موضوعياً – تحقيقه، فهي قيد على إرادته تسلبه بعض مقدراته.

أما الاستعمار، والإمبريالية، والصهيونية.. الخ، فما هي غير أسباب ثانوية وجانبية.

المُضحك المُبكي: العلْمُ سبب نكباتنا!

ولكن من المضحك المبكيَ حقاً أن يقول لنا – مثلاً لا حصراً – بعض الباحثين الناصريين المتحمسين، والذين كان يُطلق عليهم "ناصريون أكثر من عبد الناصر"، أن سبب مصائبنا وفرقتنا يعود الى العلم وليس إلى الجهل. واعتبروا العلم عائقاً ومضراً بنا. وقالوا – كما جاء على لسان الكاتب السوري علي بدّور – أن الوحدة العربية يجب أن تقوم على الجهل لا على العلم. وأن "لا علم في مسألة الوحدة"، أو في المسائل القومية. و"أن العلم في مسألة الوحدة هو إضرار بالوحدة وبالمسألة القومية عموماً". وأن عملية الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا لم تكن قراراً سياسياً. و"أن الروح العلمية في المسائل القومية لا يمكن أن توصلنا إلى شيء. والعلمية كمنهج تجريبي ليس لها علاقة بالبناء القومي لأمة من الأمم. وإن القومية العربية لا يقلقها شيء مثل تسليط الأضواء العلمية عليها لأن الموازين العلمية لا علاقة لها بالموازين القومية." ("الوحدة العربية والنظريات العلمية"، ص ٦٠). وهذا الكلام الخطير، جاء في سياق رد بدّور على الكاتب والناقد المصري الراحل رجاء النقّاش، الذي اشتبك مع الشاعرة العراقية الراحلة نازك الملائكة في جدل، انتقد فيه النقّاش المفهوم الرومانسي المثالي الصوفي الذي أسبغته الملائكة علي مفهومها للقومية العربية آنذاك. وطالب فيه النقّاش الملائكة والآخرين بشيء من الواقعية والنظرة العلمية للأمور.

الـرئـيـــس.. والأحـــــزاب

حسين عبد الرازق

لم أكن قد قرأت الحديث الذي أدلي به الرئيس حسني مبارك لمجلة الشرطة بمناسبة عيد الشرطة والذي نشر نصيا في الصحف القومية يوم ٢٦ يناير الماضي، حيث اتصل بي الزميل أحمد موسي يدعوني للمشاركة في ندوة تليفزيونية حول ما قاله الرئيس في هذا الحديث حول الأحزاب، وعدت بسرعة للأرشيف لقراءة الخطاب، خاصة الفقرة التي تناول فيها الحياة الحزبية في مصر، وتوقفت أمام أربعة مقاطع.

المقطع الأول قول الرئيس إن (أحزاب المعارضة هي جزء من النظام السياسي.. وليس لدي أدنى شك في أن كل الأحزاب المصرية تنشد مصلحة الوطن، كل حسب برامجه وما يطرحه للتعامل مع قضايا الداخل والخارج)، ومع التسليم بصحة ما قاله الرئيس، فيبدو أن الرئيس لا يعلم أن الأحزاب منذ الانتقال من نظام الحزب الواحد إلي التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ – أي منذ ٣٤ عاما – محكومة بقانون يمنعها من التواجد حيث توجد التجمعات الطبيعية للمواطنين في أماكن العمل والجامعات والمصانع، وبقوانين وإجراءات أمنية تحدد إقامتها في المقر والصحيفة وتمنعها من الالتقاء المباشر بالجماهير من خلال عقد المؤتمرات السياسية في الميادين والشوارع وتوزيع البيانات وتنظيم المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية السياسية، وتعرضت بعض الأحزاب الحية وقياداتها وكوادرها في فترات معينة للاعتقال والمحاكمات الاستثنائية والملاحقة في العمل الوظيفي لكوادرها، مما أدى إلي تراجع عضويتها وإحجام الشباب عن الانضمام إليها، كما تمت مصادرة أجهزة الإعلام والصحافة القومية المفترض ملكية الشعب والدولة لها لحساب الحزب الوطني.

المقطع الثاني يتناول حرص الرئيس علي طرح القضايا التي تمس حياة المواطنين لحوار مجتمعي عام ومفتوح، ضاربا المثل بالحوار المجتمعي حول عدد من الموضوعات منها التعديلات الدستورية، ولـلأسف فالحوار حول التعديلات الدستورية كان أشبه بحوار الطرشان، فالرئيس اقترح في رسالته إلي مجلسي الشعب والشورى تعديل ٣٤ مادة وقدم رؤيته لهذه التعديلات، ورغم الجهود التي بذلتها الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وأساتذة وفقهاء الدستور والقانون فقد تم تجاهل كل ما طرح من جميع الأطراف، وصدرت التعديلات مطابقة بالحرف لكل ما اقترحه رئيس الجمهورية لتمثل في كثير منها ردة إلي الخلف.

المقطع الثالث دعوة الرئيس للأحزاب بإنهاء خلافاتها الداخلية و(تتواصل مع مشكلات المجتمع المصري بمواقف تتجاوز توجيه الانتقادات إلي الأهم والمطلوب وهو طرح البدائل والحلول)، ويبدو أن المحيطين بالرئيس ومستشاريه والعاملين في رئاسة الجمهورية يفرضون حصارا على الرئيس حتى لا يعرف ما يجري في البلد، وصل إلي حد عدم إطلاعه علي صحافة الأحزاب المعارضة والخاصة (الجادة)، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فبرنامج حزب التجمع يحمل حلولا وبدائل لكل المشاكل التي تعاني منها مصر. أكثر من ذلك فقد أصدر حزب التجمع ٣ برامج نوعية هي.. برنامج (العمران والإسكان في مصر) وبرنامج (التعليم.. الطريق إلي المستقبل) وبرنامج للصحة، وكلها برامج تقدم حلولا حقيقية وواقعية في هذه المجالات الثلاثة، وشارك في صياغتها سياسيون وخبراء من حزب التجمع وخارجه، فضلا عن برنامج (الإصلاح السياسي والديمقراطي)، ومشاريع لتعديل الدستور، ولقانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وانتخابات مجلس الشعب، وكل هذه البرامج والمشاريع تم إرسالها إلي كل من يهمه الأمر من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء إلي الأحزاب السياسية والصحف ومراكز الدراسات والبحوث، ونشر عنها في صحيفة (الأهالي) وعلي موقع التجمع في شبكة النت.. دون أن يناقشنا أحد فيها!.

المقطع الرابع هو حديث الرئيس عن الانتخابات التشريعية (٢٠١٠) والرئاسية (٢٠١١) وقوله إنها ستكون (انتخابات حرة ونزيهة)، وأظن أن الرئيس يعرف جيدا أن مصر لا تعرف في ظل التعددية الحزبية لا انتخابات ولا استفتاءات (حرة ونزيهة).

ففي ظل التعددية الحزبية بعد دستور ١٩٢٣ وحتي ثورة ١٩٥٢ وفي وجود الاحتلال البريطاني ودور القصر السلبي في الحياة السياسية، لم تشهد مصر انتخابات نيابة حرة ونزيهة إلا مرتين، الأولي عام ١٩٢٤ والثانية عام ١٩٥٠.

وفي ظل التعددية الحزبية المقيدة الحالية التي بدأت عام ١٩٧٦ جرى تزوير كل الانتخابات والاستفتاءات، سواء بالتدخل المباشر من أجهزة الدولة التي اندمجت مع الحزب الوطني – حزب الرئيس – أو سلطة المال أو استخدام العنف والبلطجة.

وما لم يقله الرئيس فقد أدت هذه الممارسات إلي أزمة مقاطعة المواطنين في مصر لأي عمل سياسي، بدءا من أبسط ممارسة سياسية تتمثل في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات حيث قاطع أكثر من ٧٥٪ من المقيدين في جداول القيد الانتخابي الانتخابات عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ وانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥.. وصولا إلي عدم الانضمام لأي حزب سياسي أو المشاركة في أنشطة الأحزاب أو الاشتراك في مظاهرة أو وقفة احتجاجية سياسية، ولن يتغير هذا الواقع ما لم تقدم الأحزاب على العمل معا من أجل كسر الحصار المفروض عليها والاتصال المباشر بالجماهير والتحرك معها لتحويل مصر من دولة بوليسية استبدادية إلي دولة برلمانية ديمقراطية.

صـنـاع الـتـاريـخ

فريدة النقاش

توفي قبل أيام المؤرخ الأمريكي والأستاذ الجامعي (هواردزين) الذي كان قد ألف قبل سنوات كتابه الموسوعي (التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية) وقام بنقله إلي العربية أستاذ جامعي وباحث شاب هو (شعبان مكاوي) الذي رحل عن عالمنا في بدء شبابه بسبب البلهارسيا القديمة وأمراض الكبد الناتجة عنها، ونشر الكتاب المركز القومي للترجمة في جزءين.

وفي مناقشة مطولة لي مع (شعبان مكاوي) قبل رحيله بشهور قال إنه يحلم بتكوين فريق بحثي مصري يتعاون ويعمل بشكل جماعي لكتابة التاريخ الشعبي لمصر، لأن الغالبية العظمى من الكتابات التاريخية ظلت حتي الآن تدور في إطار الصناع المعروفين للسياسة والقوانين والدساتير من أصحاب المناصب والثروات وحتي الأفكار وما بينه (هواردزين) في كتابه الموسوعي هو أن التغيرات الكبرى في مجرى التاريخ والتي جرت متأثرة بأفكار المصلحين والثوريين العظام كانت في كل الحالات حصيلة كفاح منظم أو حتى عشوائي قام به المنتجون من الطبقات الشعبية دفاعا عن حقهم في حياة كريمة وفي نصيب عادل من الثروة والسلطة.

واستطاعت هذه المدرسة الجديدة في كتابة التاريخ بشكل علمي وموضوعي أن تشكل لنفسها مواقع مهمة في عدد كبير من جامعات العالم معتبرة أن التاريخ هو مسار خلق الإنسان لنفسه.

وتعود أصول هذه المدرسة التي ترى أن الجماهير هي صانعة التاريخ في أصولها الأولى إلى (كارل ماركس) الذي يجري إحياء تراثه علي نطاق عالمي الآن بعد أن ظن أعداؤه أنه اندثر إلي الأبد إثر سقوط الدولة الاشتراكية الأولى في التاريخ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة البلدان الاشتراكية.

فتح ماركس إذن قارة التاريخ علي مصراعيها وهو ما شكل على حد قول الفيلسوف الفرنسي (ألتوسير) حدثا كبيرا نظريا وسياسيا لا مثيل له في التاريخ الإنساني، وقد أخذ منهج ماركس العلمي في دراسة التاريخ وتحليله يتطور بانتظام في ارتباط وثيق مع حركة المجتمع والمعرفة والأحداث المتلاحقة التي يبدو أنه لا رابط بينها، ولكن حين تخضع للتحليل العلمي يتكشف منطقها الداخلي وحقيقة ارتباطها جنبا إلي جنب صور تبلور وتطور التشكيلات الاجتماعية وهو أحد المفاهيم الأساسية في تلك المدرسة التي ماتزال جديدة في كتابة وتحليل التاريخ الإنساني رغم أن أصولها الأولى انحدرت إلينا من القرن التاسع عشر.

ويعود السبب في وصفها بالجدة رغم العراقة إلي حقيقة أنها لا تكف عن التوصل إلي مفاهيم جديدة مستمدة من التطور العالمي إضافة إلي ما كانت قد أنشأته في طبعتها الأولى من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج وأنماط الإنتاج وصراع الطبقات والبنى الفوقية والبنى التحتية وارتباط ذلك كله بسلسلة طويلة من الموضوعات الكبيرة التي أسهمت المدرسة الجديدة إسهامات بارزة ولا غنى عنها للعلم الإنساني مثل علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم اللغة والأنثروبولوجيا والآثار.. والحضارة إلخ والتي اعتبرتها جميعا روافد أساسية في بناء التاريخ الكلي، وهي ترى أنه بالرغم من الحقول المميزة والمستقلة لكل علم من هذه العلوم بل والخاصية المميزة لكل وضعية تاريخية محددة باعتبارها وضعية فريدة ووحيدة من نوعها، فإنها جميعها تسهم كل على طريقتها في بناء التاريخ الكلي حيث يوجد علم التاريخ الديالكتيكي لحركة المجتمع ككل.

فهل يا ترى سوف يكون بوسعنا أن نشكل فريقا من الباحثين لينتج لنا في سنوات قادمة سفرا كاملا عن التاريخ الشعبي لمصر يتأسس على هذا المنهج العلمي الكلي والشامل، ويستفيد من عشرات الدراسات المتفرقة التي استخدمت هذا المنهج نفسه وذلك كما حلم الباحث والأستاذ النبيل (شعبان مكاوي) وكما فعل المؤرخ العظيم (هواردزين) وعشرات آخرون من الباحثين والأساتذة التي حرصت أدوات الإعلام الرأسمالية الجبارة علي التعتيم علي إنتاجهم وتهميشه بل والسخرية منه ذلك التاريخ بهذه الصورة الجديدة هو أداة كفاح للجماهير المنتجة، لا فحسب لتحليل الواقع وفهمه بصفاء وبصيرة وإنما للعمل أيضا من أجل تغييره ليصبح البشر أسياد أنفسهم حين يتحررون جميعا من الاستغلال والقهر والخوف والحاجة وهم ينظرون بثقة إلى قدراتهم الكامنة التي أثبت التاريخ على هذا النحو الجديد مدى فعاليتها في تغيير الواقع البائس وإعادة بنائه.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net